

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٤

باعتبار مشروع إقامة عملية مياه ميكانيكية بزمام قسرية التوفيقية مركز إيتاي البارود بمحافظة البحيرة من أعمال المنفعة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والنوازل المتعلقة له؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات؛

فقرر:

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة عملية مياه ميكانيكية بزمام قرية التوفيقية مركز إيتاي البارود بمحافظة البحيرة المرصع حدوده ومطلة على الرسم المرافق.

مادة ٢ - يستول بطريق التنديد المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه في المادة السابقة البالغ مساحتها ٩ قرال بطول ٢٣ سبعا مائة و٢٠٠ السبعة نية حاتم عزت التابع لمدينة الاوقاف المصرية.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر به من مرسوم جمهوري في ٢٥ مارس سنة ١٩٧٤ (١١ مارس سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

مذكرة

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٤ باعتبار مشروع إقامة عملية مياه ميكانيكية بزمام قرية التوفيقية مركز إيتاي البارود بمحافظة البحيرة من أعمال المنفعة العامة

في إطار خطة الدولة التي تهدف إلى توفير مياه الشرب النقية في جميع أنحاء الجمهورية ورفع المستوى الصحي للواطنين وافق السيد محافظ البحيرة على إقامة عملية مياه ميكانيكية بزمام قرية التوفيقية مركز إيتاي البارود بمحافظة البحيرة لمدة التربة والتربة المجاورة بمياه الشرب النقية.

وقدم اختيار الموقع اللازم لإقامة حشد العملية وهو عبارة عن قطعة أرض زراعية مساحتها ٩ قرال بطول ٢٣ سبعا مائة و٢٠٠ وحدة الحدود والمطلة على الرسم المرافق ضمن القطعة ١٠١ من ١٩ بمحوض التوفيقية رقم ٢ بزمام قرية التوفيقية بمحافظة البحيرة ملك وقف السيدة نيرة حاتم عزت التابع لمدينة الاوقاف المصرية.

ونظرا لأن المساحة اللازمة للمشروع أوسع زراعية فقد وافق السيد الدكتور وزير الزراعة والإصلاح الزراعي على تقرير لجنة الضع العام للمشروع. وأشارت محافظة البحيرة إلى أن تكاليف نزع ملكية المساحة اللازمة لعملية مياه التوفيقية تدخل ضمن مبلغ الألف جنيه المودع تحت تصرف اللجنة العامة لتساسة بدمهور مواجبة تكاليف نزع ملكية الأراضي اللازمة لثلاث عمليات بإدارة المحافظة، وظلت السيرة إجراءات استصدار قرار رئيس الجمهورية باعتبار مشروع إقامة هذه العملية من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء بطريق التنديد المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والنوازل المتعلقة له.

ويشرف وزير الإسكان والتشييد بمرس مشروع القرار المرافق مرفعاً في الصيغة القانونية بربما في حالة الموافقة التفضل بإصداره.

وزير الإسكان والتشييد

دكتور: محمود أمين عبد الحافظ

حدود الموقع ومجاوراته

تبحري: بطول ١٨٥،٠٥١ مترًا خط متكسر بجوار سور المسجد بالقطعة ١٠١ من ١٩ بمحوض.

الشرقي: بطول ٤٠ مترًا يحده باقي القطعة ١٠١ من ١٩ بمحوض.

الغربي: بطول ٣٥،٥٠ مترًا يحده القطعة ١٠١ من ١٩ بمحوض.

الشمالي: بطول ٣٢،٦٠ مترًا يحده المشروع رقم ١٨٣٦ رى.